

بيان الرؤية

Michelle Bachelet Jeria

مرشح لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة



أولا - الأمم المتحدة التي يحتاجها العالم

تظل الأمم المتحدة المكان الوحيد غير القابل للاستبدال الذي يجتمع فيه البشر للتغلب على التحديات المشتركة، والمكان الذي تعمل فيه الدول، على الرغم من اختلافاتها المشروعة، يوماً لفهم إحداها الأخرى. وفي الأوقات الصعبة، كما هو الحال اليوم، يجب أن نغتنم كل فرصة للتعاون من أجل المضي قدماً نحو تحقيق السلام ورفاه الناس. وتحدد هذه الوثيقة رؤيتي لمنظمة ناجحة وتطلعية. والأولويات المعروضة هنا ليست جامعة، ولكنها تعكس المجالات الأساسية التي ينبغي التركيز عليها في إطار الولاية الموكلة إلى الأمين العام. وهي بمثابة مبادئ توجيهية للعمل، تركز على المسؤولية عن الحفاظ على قيم الأمم المتحدة وفعاليتها.

وبناء الأمم المتحدة التي يحتاجها العالم يجب أن يكون حجر الزاوية في مهمتنا الجماعية: مؤسسة فعالة، وكفؤة، ومرنة، وشفافة وخاضعة للمساءلة تكون قادرة على إظهار تعقيدات عصرنا ومواجهة تحديات المستقبل، بما في ذلك من خلال تطوير وتعزيز القانون الدولي باعتباره استجابة جماعية للوقائع الدولية الجديدة والسريعة التطور. ولتحقيق ذلك، يجب أن نشجع تجديداً يظل وفياً للمبادئ التأسيسية للمنظمة مع التكيف بصورة تامة مع تحديات القرن الحادي والعشرين في آن معا.

ولتوجيه هذا التجديد، يجب أن ننظر في عدة اتجاهات في آن واحد. فأولاً، بالنظر إلى الوراء، إعادة تأكيد المبادئ التي أنشئت هذه المنظمة على أساسها، وتقدير ما تم بناؤه واحترام الاتفاقات التي حافظت عليه. وثانياً، النظر إلى الداخل، مع العزم على تنفيذ الإصلاحات التي يتطلبها النظام، مع السعي دائماً إلى تعزيزه. وثالثاً، إلى الخارج، إعادة التواصل مع الناس والاستجابة لمطالبهم. وأخيراً، النظر إلى المستقبل، تصميم مستقبل برؤية وقيادة جماعيتين من شأنهما توجيهنا نحو الذكرى السنوية المئوية للأمم المتحدة.

وكل هذا يتطلب نهجاً إدارياً يركز على نتائج حقيقية، ومستدامة وقابلة للتحقق تعكس بشكل ملموس التقدم المحرز في مجالات السلام، والتنمية وحقوق الإنسان. ونحن بحاجة إلى منظمة حديثة ذات نظم أكثر بساطة، وترابطاً وسهولة في الوصول إليها فيما يتعلق بالتخطيط، والرصد والتقييم تيسر المساءلة والشفافية أمام الدول الأعضاء وتسفيد من مزايا أوجه التقدم الرقمي. والكفاءة الإدارية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها شرط ضروري لخدمة الناس بشكل أفضل، ولا سيما الأشخاص الأكثر احتياجاً.

وفي هذا السياق، يجب أن نحول الأزمات إلى فرص، وأن نرى نقاط الانهيار باعتبارها نقاط تحول وأن نحول الضعف إلى زخم. ومن تغير المناخ إلى النزاع المسلح، ومن تفاقم عدم المساواة إلى الاضطرابات التكنولوجية، سيتوقف مستقبل الأمم المتحدة على قدرتها على التكيف، والتجديد والقيادة.

وقد حان وقت العمل الآن، وهو عمل يجب أن نضطلع به في إطار من أقصى درجات التكاتف، لأن التعاون المتعدد الأطراف الفعال والمتجدد هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه جميع الشعوب في كل مكان.



1 - النظر إلى الداخل: إصلاح مؤسسي هادف

تواجه الأمم المتحدة التحدي المتمثل في مراجعة وتحديث هياكلها الداخلية لجعلها أكثر فعالية، وكفاءة، وتماسكاً وقدرة على الاستجابة للتحديات الحالية. وتمثل مبادرات الإصلاح الجارية فرصة ونقطة انطلاق قوية. ويجب أن نأخذ بهذه العمليات الضرورية، ونحولها إلى جهد يومي مستمر بدلاً من اعتبارها جهداً عرضياً، وذلك من خلال السعي المستمر إلى تحسين العمليات وإدارة الولايات الحالية بشكل أفضل. وفي هذا الصدد، المراجعة والتكيف لا يعنinan إضعاف القدرات المؤسسية ويجب ألا يؤدي إلى ذلك، بل إلى تعزيزها من خلال القضاء على أوجه التكرار وتبسيط الإجراءات البيروقراطية. ويجب أن تسترشد الأمانة العامة وجميع الأجهزة، والوكالات، والصناديق والبرامج في أعمالها اليومية بالشفافية، والمساءلة وتقييم النتائج.

ومن المهم بنفس القدر وضع الوقاية في صميم جدول الأعمال المؤسسي. ولا يتطلب توقع المخاطر، والتصرف المبكر وتجنب تصعيد الأزمات توافر قدرات تشغيلية فحسب، ولكنه يتطلب أيضاً رؤية استراتيجية شاملة. ولتحقيق ذلك، من الضروري إعادة توجيه الموارد البشرية والتقنية المتاحة وتحسينها، مثل الأفرقة السياسية المنتشرة في المكاتب الإقليمية والقطرية، وذلك من خلال تعزيز دورها في الدبلوماسية الوقائية، مع الحفاظ على الاحترام الكامل لسيادة الدول ومسؤوليتها الوطنية، دون إنشاء هياكل جديدة أو تكبد مصروفات إضافية.

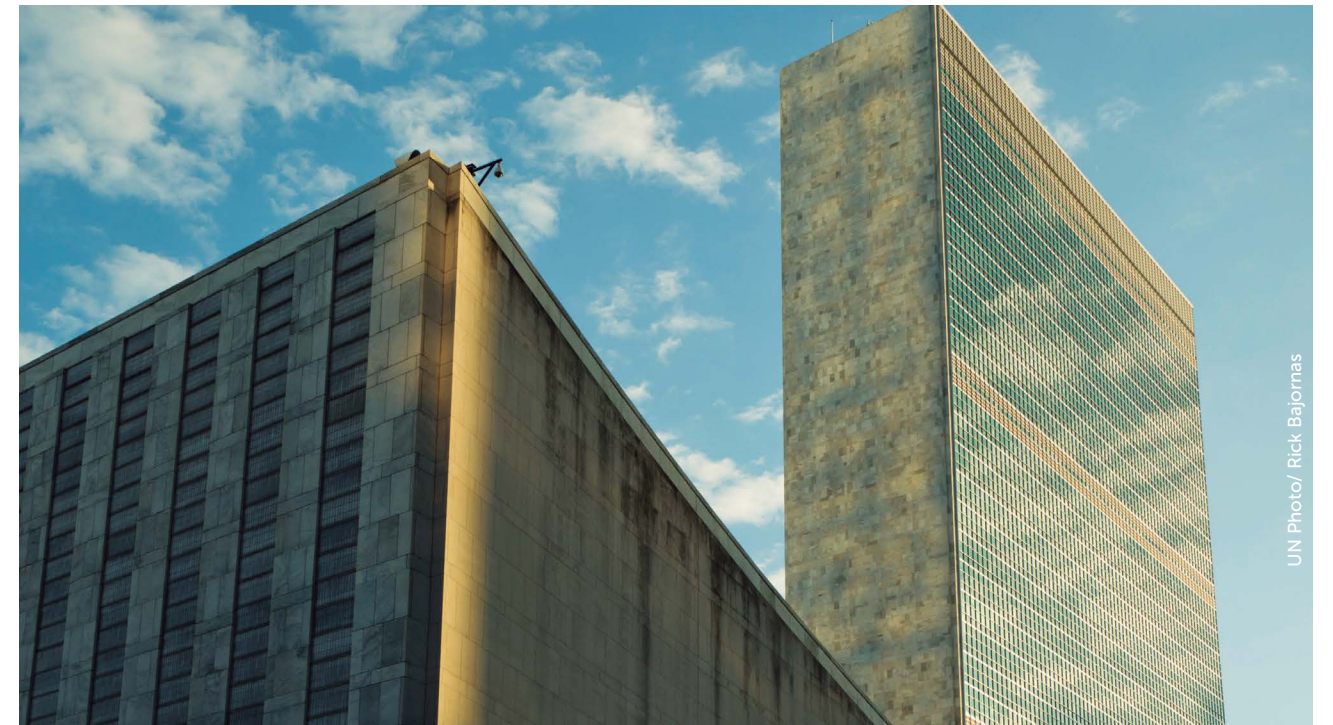
وعلاوة على ذلك، يمثل الحياد والنزاهة مبدأين أساسيين يجب الأخذ بهما مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ووفقاً للمبادئ التأسيسية للأمم المتحدة. ولا يؤكد التمسك بهذا الموقف التزام المنظمة، ولا سيما الأمانة العامة، بالشرعية الدولية فحسب ولكنه يعزز أيضاً شرعيتها وسلطانها بوصفها جهة فاعلة موثوقة توفر الضمانات لجميع الأطراف في تعزيز السلام والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

ثانياً - رؤية تحويلية لمستقبل الأمم المتحدة

تستشرف الرؤية التي نقترحها الذكرى السنوية المئوية للمنظمة وتستند إلى أربعة اتجاهات استراتيجية.



UN Photo/Elma Okic



UN Photo/ Rick Bajornas



UN Photo/Albert Gonzalez Arvan

3 - النظر إلى الوراء: إعادة تأكيد المبادئ التأسيسية

تظل ديباجة ميثاق عام 1945 دليلاً حياً للحفاظ على السلام، والدفاع عن الكرامة الإنسانية، ودعم القانون الدولي وتعزيز التقدم الاجتماعي. ويجب تطبيق هذه المبادئ بطريقة تستجيب بفعالية للوقائع والتحديات الحالية، دون أن تفقد صلاحيتها. وتكمن مصداقية الأمم المتحدة في قدرتها على تمثيل جميع الدول الأعضاء وخدمتها بنزاهة، مع الحفاظ على دورها كمكان مشترك للحوار، والتعاون وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وعلى مدى الثمانين عاماً الماضية، كانت الأمم المتحدة مسرحاً لأهم تعاون دولي بين الدول ذات السيادة في التاريخ: فهي ما فتئت تحول دون نشوب الحروب وتضع حداً لها، وتعزز عملية إنهاء الاستعمار، وتقضي على الأمراض، وتشجع التنمية المستدامة، وتدافع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وتحمي التراث المشترك للبشرية، ومحيطاتها، وتنوعها البيولوجي، وإرثها الثقافي. وهي تساعد في مواجهة أزمات الغذاء، وتحمي النازحين وتدين العنف والقمع. وهذا التاريخ ليس مجرد إرث؛ فهو دليل حي على أن تعددية الأطراف تغير حياة الناس، والأمم ومسار البشرية نفسه. وباختصار، إنه شهادة على مساهمة الأمم المتحدة في تقدم البشرية.

ويجب أن تكمن قوة المنظمة في قدرتها على التنفيذ الفعال للولايات التي تتفق عليها الدول الأعضاء في إطار الميثاق.

2 - النظر إلى الخارج: إعادة التواصل مع الناس

ترتبط شرعية الأمم المتحدة ارتباطاً لا ينفصم بقدرتها على أن تُرى باعتبارها مفيدة وقريبة من الناس. وفي عالم شديد الترابط ومشبع بالمعلومات، حيث يمكن أن تقوض المعلومات المضللة الثقة، من الضروري الإبلاغ عن الأثر الملموس لعمل المنظمة بوضوح وشفافية. وبشكل تحقيق نتائج ملموسة، وتحسين نوعية الحياة وتعزيز تبني الناس لتعددية الأطراف أولويات استراتيجية.

وتعني إعادة التواصل مع الناس أيضاً ضمان أن تُرى الأمم المتحدة باعتبارها كيانا يحقق نتائج فعالة في مجالات منع نشوب النزاعات، وتعزيز حقوق الإنسان، والتنمية المستدامة والعمل المناخي، مع الحفاظ على مسؤوليتها أمام المواطنين وإثبات أن جميع الموارد المؤتمنة عليها تُستخدم بشكل مسؤول وبأقصى قدر من التأثير، دون إضافة أعباء بيروقراطية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين التنسيق الداخلي، والشفافية في الإدارة والتواصل المستمر بشأن التقدم المحرز عبر قنوات رقمية موثوقة يمكن الوصول إليها بسهولة. ومن الأمثلة الملموسة على هذا النهج الموجه نحو الخدمات عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي يجمع بين الحضور الميداني، والابتكار التكنولوجي والشراقات مع المجتمعات المحلية لضمان إمكانية الحصول على التعليم، والتغذية وحماية الأطفال في سياقات الأزمات. ويوضح هذا النهج كيف يمكن أن تؤدي الإجراءات المنسقة والواضحة التي تتخذها الأمم المتحدة إلى نتائج ملموسة تعزز ثقة الجمهور وتؤكد من جديد قيمة تعددية الأطراف.

ولذلك يجب على الأمم المتحدة أن تعزز مكانتها ليس فقط كمنتدى للنقاش ولكن أيضاً كأداة فعالة في خدمة الدول والمجتمعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على المنظمة أن تدعم بشكل مباشر تعزيز المؤسسات الوطنية، واعتماد أفضل الممارسات والتعاون المتوافق مع الأولويات الوطنية. ويساعد هذا النهج في بناء توافق الآراء، مما يعزز الرفاه الجماعي والثقة العالمية. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية أيضاً أمانة عامة تجسد التميز، وتتألف من أكثر الاختصاصيين كفاءة وتفانياً، الذين يجري اختيارهم من خلال عمليات شفافة وقائمة على الجدارة. وفي هذا الصدد، يتحمل الأمين العام مسؤولية خاصة عن ضمان أن يعكس تعيين كبار المسؤولين أعلى معايير المقدرة، والنزاهة والكفاءة، في خدمة كاملة لميثاق الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ومن خلال هذا الالتزام وحده يمكن للمنظمة أن تفي بالكامل بالغرض الذي أنشئت من أجله: النهوض بالرفاه الجماعي لجميع الشعوب وتعزيز الثقة العالمية.



UN Photo/Martine Perret



UN Photo/Martine Perret

4 - النظر إلى المستقبل: تصميم المستقبل برؤية وقيادة جماعيتين

على الرغم من تعقيد التحديات الراهنة، تمثل هذه المرحلة أيضاً فرصة فريدة. ولأول مرة في التاريخ، تمتلك البشرية أدوات قادرة على ربط المعارف العالمية، والقضاء على الفقر المدقع ومواءمة التنمية الاقتصادية مع حماية الكوكب.

وفي هذا السياق، يجب أن تجسد قيادة الأمم المتحدة، بدعم من الدول الأعضاء، رؤية تحويلية: الحفاظ على مبادئها التأسيسية مع التكيف بجرأة مع متطلبات الحاضر والمستقبل. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تقصر عملها على حماية الماضي؛ وهي يجب أن تعمل كمهندس معماري للمستقبل.

وينبغي بناء مستقبل الأمم المتحدة بحيث تشكل مساحة لا تحل فيها الدول المشاكل العاجلة فحسب ولكنها تقوم فيها بشكل جماعي بوضع تصور وتصميم لعالم أكثر إنصافاً وسلاماً واستدامة. ولتحقيق ذلك، يجب أن تصبح الحوكمة المتعددة الأطراف أكثر شمولاً للجميع، مع الاعتراف بتنوع الآراء، وتعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية وتوزيع المسؤوليات بشكل أكثر إنصافاً بين جميع الدول.

ويتيح تعزيز التنسيق بين الوكالات والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة القيام باستجابات أكثر فعالية للتحديات العالمية دون زيادة التكاليف أو تعقيدات بيروقراطية. ويجب على قيادة الأمم المتحدة أن تعزز تعددية أطراف توحى بالثقة، وتحفز بذلك التعاون باعتباره السبيل الوحيد لمواجهة التحديات المشتركة، من منع نشوب النزاعات وحماية حقوق الإنسان إلى التنمية المستدامة والعمل المناخي المتكامل.

ولذلك، يتطلب تصميم مستقبل الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية المؤية لتأسيسها رؤية جماعية تجمع بين الولاء لمبادئها التأسيسية والشجاعة لتكييف آلياتها الداخلية، وتعزيز شرعيتها أمام المجتمعات وتحقيق نتائج ملموسة، وفعالة ومستدامة في مجالات السلام، والتنمية وحقوق الإنسان.

ونحن نتصور أن تكون الأمم المتحدة مسترشدة بقيادة تجمع بين الاستمرارية والتكيف، والمبادئ والعمل: قيادة قادرة على خدمة جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة؛ وتعزيز التحالفات الاستراتيجية؛ وتحسين التنسيق؛ والربط بين الركائز الثلاث للمنظمة - السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان - في جدول أعمال متماسك، ووقائي وفعال.

ولا يتطلب تعزيز هذه الركائز الثلاث إعادة اختراع الأمم المتحدة، بل الوفاء بولاياتها بصرامة وفعالية. والتجديد لا يعني البدء من الصفر؛ فهو يتعلق بتحويل وتحسين ما تم بناؤه، بشجاعة ومسؤولية وإبداع.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة المكان الذي تُبنى فيه الجسور ويُحافظ عليها بشكل دائم، حيث تُسمع جميع الأصوات، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، وحيث لا يكون التعاون خياراً بل الطريق الحقيقي الوحيد نحو السلام، والكرامة والتنمية المشتركة.



UN Photo/Manuel Elias

1 - السلام والأمن

- يجب أن تكون الوقاية في صميم عمل الأمم المتحدة. وهذا يعني تعزيز الدبلوماسية الأكثر فعالية، مع الحفاظ بشكل دائم على احترام سيادة الدول ومسؤوليتها الوطنية، وتقوية المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتوطيد آليات الإنذار المبكر المتكيفة مع الوقائع المحلية.
- عندما لا تكون الوقاية كافية، يجب أن تكون الاستجابات فعالة، ومناسبة من حيث التوقيت، ومنسقة، ونزيهة ومستندة إلى القانون الدولي، وأن تحقق التكامل بين عمليات السلام، والمساعدة الإنسانية ودعم الحوار السياسي، حسب الاقتضاء.
- يمكن للأمم المتحدة العام الذي يحافظ على وجود قوي في الميدان ويشارك بنشاط على الأرض أن يساهم بشكل كبير في الدبلوماسية الوقائية. ومن خلال التفاعل المباشر مع السلطات الوطنية، والمنظمات الإقليمية والمجتمعات المحلية، يساعد الأمين العام على تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل في سياقات التوتر الناشئ. ومن خلال الاستخدام الفعال لصلاحيته الدعوة إلى عقد الاجتماعات التي يوفرها المنصب، يمكن للأمم المتحدة العام أن يجمع الجهات المعنية صاحبة المصلحة لدعم تدابير بناء الثقة والحلول السلمية، مما يعزز الجهود الجماعية لمنع الأزمات والحفاظ على الاستقرار.
- الوساطة، باعتبارها جزءاً من دور "المساعي الحميدة" التي يضطلع بها الأمين العام، هي إحدى الآليات الأساسية التي ينبغي تنفيذها في جميع مراحل النزاع. وهي أمر بالغ الأهمية لأنشطة التوقع، والاستجابة وبناء الثقة، التي ينبغي توظيفها لمنع الأزمات، وحماية الأرواح وتحقيق سلام دائم. ومن خلال تعزيز دور الأمم المتحدة الريادي في مجال الوساطة، نضمن أن تظل الدبلوماسية خط الدفاع الأول والأكثر فعالية من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.
- يتسم توفير هذه القدرة القوية والمزودة بالموارد الكافية في مجال الوساطة للدول بالأهمية الأساسية للتصرف بسرعة ونزاهة. ويتطلب هذا الدور تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية وضمان التنسيق المتسق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة كخطوتين حاسمتي الأهمية. وهو يشمل أيضاً تعزيز إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ووحدة دعم الوساطة التابعة لها، اللتين تعملان كعاملي تمكين أساسيين للاستجابات السريعة والمرنة للأزمات الناشئة.
- يمكن تحسين الكفاءة التشغيلية في بعثات السلام من خلال إجراء استعراضات تقنية منتظمة للولايات بهدف تبسيط المهام، وتقليل البصمة اللوجستية وزيادة الاستفادة من تكنولوجيات الرصد عن بُعد وجمع البيانات. ويمكن أيضاً أن يؤدي التعاون بين عناصر السلام، والتنمية وحقوق الإنسان، وفقاً لظروف محددة، إلى تحسين استخدام الموارد ومنع الازدواجية، وكل ذلك في إطار الهيكل القائم.
- من الضروري بنفس القدر تعزيز الإطار القانوني العالمي القائم للأمن وإعادة بناء الثقة بين الدول لمواجهة التهديدات التقليدية والناشئة على السواء، من النزاعات المسلحة إلى الهجمات الإلكترونية والمعلومات المضللة. وفي هذا السياق، تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية أيضاً تحدياً متزايداً تتطلب مواجهته تعاوناً دولياً وجهوداً متكاملة ومستمرة.
- ويجب إدراج منظور جنساني في استراتيجيات بناء السلام والوقاية. ولا يؤدي الاعتراف بالمرأة باعتبارها عنصراً فاعلاً رئيسياً في بناء مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود إلى تحسين فعالية السياسات فحسب ولكنه يعكس أيضاً التزام الأمم المتحدة بالمساواة، والشمول والعدالة الدائمة.



UN Photo/Michael Ali

ثالثاً - التحديات الحالية: بين الأزمة والفرصة

تقف الأمم المتحدة عند منعطف حرج، حيث تواجه تحديات غير مسبوقة تختبر قدرتها على الاستجابة والتكيف. وتتجاوز حدة النزاعات المسلحة في مختلف المناطق، والتقدم السريع للتكنولوجيا والتهديد المتزايد للهجمات الإلكترونية قدرات الدول. ويضاف إلى ذلك أزمات المناخ، التي لم تعد مخاطر مستقبلية ولكنها أصبحت وقائع ثابتة ومرعبة تؤثر على الملايين، وكذلك العديد من الصعوبات الخطيرة الأخرى. وكل هذا يحدث في ظل تزايد عدم الثقة في المؤسسات الدولية واتساع الفجوة بين نتائج الإجراءات المتعددة الأطراف وتوقعات الناس.

UN Photo/Paulo Filgueiras



UN Photo/John Isaac

2 - التنمية المستدامة

- التنمية المستدامة ليست هدفاً في حد ذاته فحسب؛ فهي أيضاً أداة لمنع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار. ولا يزال القضاء على الفقر، والحد من أوجه اللامساواة الهيكلية وضمان عدم ترك أحد خلف الركب من الأولويات العالمية.
- من الضروري تعزيز الآليات المتعددة الأطراف القائمة، وتبسيط إمكانية الوصول إلى صناديق المناخ وتشجيع الأدوات المالية المبتكرة لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثة بفعالية. وتتطلب هذه التحديات العالمية المترابطة استجابات منسقة، ومستدامة وشاملة للجميع تضمن العدل المناخي، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية والمجتمعات المحلية الضعيفة.
- يجب أن ندفع قدماً بإصلاح حقيقي للهيكل المالي الدولي، لتيسير تخفيف عبء الدين، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية المستدامة وتسريع عملية انتقال طاقي عادل. وسيكون التنسيق الفعال بين الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة المحلية، إلى جانب الإدارة القائمة على النتائج، والشفافية والتكيف الوطني، من الأمور البالغة الأهمية.
- توفر التقنيات الناشئة مثل النكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الحيوية والتحليلات المتقدمة للبيانات فرصاً غير مسبوقة لتحسين التعليم، والصحة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي بوصفها محفلاً عالمياً للحوار، بحيث تضمن أن الابتكار يخدم الجميع، ويعزز التنمية المستدامة ويحترم حقوق الإنسان.
- يجب إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة - الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً - التي تواجه أوجه ضعف اقتصادي، وجغرافي وبني متزايدة. وتحتاج هذه البلدان إلى دعم متباين ومستمر لتعزيز قدرتها على الصمود، وإمكانية حصولها على التمويل المناخي وضمان التنمية المستدامة المنصفة.
- في سياق تزايد الاحتياجات العالمية، تظل الأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من العمل حيث لا يستطيع الآخرون العمل بوصفها جهة فاعلة موثوقة ونزيهة قادرة على تعبئة العمل الجماعي وتحقيق النتائج. ويتيح وجود المنظمة في الميدان، مقترناً بولايتها المعيارية، قيامها بربط القرارات العالمية بالوقائع اليومية للناس، مما يضمن أن تحقق تعددية الأطراف فوائد ملموسة وتعزز الثقة في التعاون الدولي.
- تؤدي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دوراً استراتيجياً في هذه الجهود وهي يجب أن تخدم الدول في ترجمة الالتزامات المشتركة إلى تحولات حقيقية ومستدامة على أرض الواقع، لضمان أن تسهم التنمية في تحقيق السلام، والقدرة على الصمود والعدالة الاجتماعية.

3 - حقوق الإنسان

- يجب أن يظل احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في صميم جميع أنشطة الأمم المتحدة؛ وهذا يتطلب نظاماً دولياً يكون أكثر استقلالية، وفعالية ويمول بشكل مستدام مع آليات مساءلة واضحة.
- لتعزيز مرونة واتساق ركيزة حقوق الإنسان، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة توحيد التقارير المتكاملة التي تجمع معلومات من مختلف الوكالات، مما يوفر رؤية متسقة وموحدة للأوضاع العالمية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، يمكن لمفوضية الأمم المتحدة تعزيز شبكات الدعم للمدافعين المحليين من خلال التدريب الرقمي، والحماية المؤسسية والمساعدة القانونية، باستخدام المنصات القائمة لضمان تواصل مأمون وفعال.
- يتسم تمكين النساء والفتيات، ومشاركتهم الكاملة والهادفة في عمليات السلام ومساحات اتخاذ القرارات وتمكنهم من الحصول على التعليم، والعمالة والتكنولوجيا على قدم المساواة مع الرجال بالأهمية الأساسية لبناء مجتمعات أكثر عدالة، وسلاماً وقدرة على الصمود. ويتسم منع العنف ضد المرأة والقضاء عليه بأهمية جزء لا يتجزأ من تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والمطالبة بالالتزام مستمر بكرامة وأمن ورفاه الجميع. وتؤكد هذه الرؤية من جديد أهمية التعاون الدولي والعمل المشترك في إطار الأمم المتحدة من أجل بناء بيئات يمكن لكل شخص أن يعيش فيها دون خوف، أو إكراه أو عنف.
- ستضمن إعادة تأكيد مركزية حقوق الإنسان في العمل المتعدد الأطراف بقاء الأمم المتحدة مرجعاً عالمياً للكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية.



UN Photo/Jean Marc Ferré



ربعا -

الاستنتاجات: نحو الذكرى السنوية المئوية وما بعدها



UN Photo/Marco Dormino

يجب أن يلهم التطلع إلى الذكرى السنوية المئوية للأمم المتحدة إحداث تحول يجعل المنظمة أكثر كفاءة، وتوجها نحو تحقيق النتائج وقدرة على توقع الأزمات بالتزامن مع تعزيز الثقة في الحوار والتعاون باعتبارهما السبيل الشرعي والفعال للوفاء بالولايات المنصوص عليها في الركائز الثلاث للميثاق.

ولا تقاس فعالية الأمم المتحدة بمدى اتساع نطاق رسالتها فحسب ولكن أيضاً بجودة وتأثير أعمالها. ويجب أن تركز الإدارة على نتائج قابلة للتحقق منها، ومستدامة وقابلة للقياس تعكس بشكل ملموس التقدم المحرز في مجالات السلام، والتنمية وحقوق الإنسان.

ويجب أن يسترشد تعزيز القدرات المؤسسية بمبدأ تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة، التي يجب أن تكون ملائمة، وتحسين الهياكل، والحد من الازدواجية وتعزيز التنسيق بين الوكالات. وينبغي أن تكون الإدارة استباقية، ومرنة وقائمة على الأدلة، مع ثقافة منظمة تكافئ الابتكار، والمسؤولية والخدمة. ويجب أن توجه قيادة الأمين العام جهود التحديث هذه، من خلال تعزيز أمانة عامة تتسم بالمرونة، والاتساق والالتزام التام بالأهداف والمبادئ الاستراتيجية للمنظمة.

ويجب أن يكون الأمين العام الجديد، بموافقة ودعم الدول الأعضاء، في وضع يسمح له بمواصلة الإصلاحات الإدارية الجارية والمضي بها قدماً من خلال وضع خطط ملموسة ومنظمة، مرتكزة إلى أطر زمنية محددة بوضوح ومدعومة بنتائج قابلة للقياس وللتحقق منها. وهذا النهج ضروري لضمان كفاءة المؤسسة، وشفافيتها ومساءلتها ولتمكين التقييم المنهجي للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها.

ويعني تعزيز الأمم المتحدة باعتبارها المنتدى العالمي البارز إعادة تأكيد دورها باعتبارها المكان الشرعي، والمحايد والشامل الذي تُعالج فيه المسائل الأكثر إلحاحاً وأهمية التي تهم البشرية جمعاء. وفي عالم ممزق بسبب التضليل الإعلامي، والاستقطاب والتنافس على السلطة، يجب أن تكون الأمم المتحدة المكان الذي تتحول فيه الخلافات إلى توافق آراء، وتقرن فيه الأقوال بالأفعال وتتفوق على العنف وتعكس فيه القرارات الجماعية مسؤوليتنا المشتركة عن الحفاظ على السلام والكرامة الإنسانية.

ومبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهو الأول من نوعه في نيويورك، يقف كرمز للحدث والافتتاح. فقد صُممت واجهته الزجاجية، التي تعكس السماء والمدينة من حوله، لإظهار ما فيه من شفافية وأمل، وليكون مرآة يمكن للعالم بأسره أن يرى نفسه فيها. وفي هذا الانعكاس، تدرك البشرية إنجازاتها وتناقضاتها على السواء وتجد الفرصة لتعديل مسارها وإبراز أسمى تطلعاتها. وبالتالي، لا يقتصر دور مقر الأمم المتحدة على استضافة الدبلوماسية المتعددة الأطراف فحسب، بل يذكرنا يوماً بعد يوم بأن بناء السلام والعدالة على الصعيد العالمي يبدأ بالتجرؤ على النظر إلى انعكاس صورتنا واتخاذنا القرار بأن نتألق معاً في طريقنا نحو المستقبل.

ومع اقتراب الذكرى السنوية المئوية لتأسيسها، يجب على الأمم المتحدة أن تظهر نفسها كمنظمة تتسم بالكفاءة في الإدارة، والاتساق والفعالية في العمل والموثوقية في القيادة، والقدرة على إلهام شعوب العالم مرة أخرى. وتكمن أهميتها ليس فقط في تاريخها ولكن أيضاً في قدرتها المستمرة على التجديد لتظل المكان الذي يتصور فيه العالم مستقبله المشترك ويتفاوض بشأنه وبينه.

ويتطلب القرن الحادي والعشرون ألا تكتفي الأمم المتحدة بإدارة الحاضر فحسب ولكن أن تغيره: منظمة تستبقي الأحداث، وتوفر الوقاية، وتوحد؛ وأمم متحدة تعود لتصبح، بفعالية وإنسانية، المبدأ التوجيهي والبوصلة العملية للتعاون الدولي.

GOBIERNO DE BRASIL



JUNTO AL PUEBLO BRASILEÑO

Gobierno de
México

